

والتفريق جعل النفس انصبها من الغرض فليس من تصفها بالياء و ما ذكر
من ان البنت اقرب ابن العم فان البنت لها فرض معلوم تاخذ فرض
الكتاب والباقي للعبثية لا تصحبه البنت وقيل في وجها في غير قرابة
ثم ان البنت لو اجد الميراث مع وجود ابنا الاعمام لزم ابطال حقوق
عصبة الميت وقيل فان البنت قد تصب بالمال الى جنت الاعراب
فلازم الاجتاف بقية الميت و ابطال حقوق البها في ذمها وما ذكر من لزوم
كون ولد الصاب ان تصب سببا من ابن ابن العم فليس في ذلك
لان السبب اقرب ولكن كثرة البنات قللت نصيبه وذلك لقوة
السبب اقرب ولكن كثرة البنات لا يبرئ من كونها من الصاب
وابن عمه فضلا عن ابن عمه فالاول الصاب نحو وكل المال ولا يدب
ابن العم بنسب ثم ينظر قوة السبب وما سبب الفرض لا يعرف
بمقتضى العقل انتهى **قول** فيه نظامين وجوه اما قوله ان
ما ذكره من انه لو لم يكن التصيب من سبب الوارثة لم ينظر فايده في
تعيين الفروض المردود بان الغاية ظاهرة عند اجتماع ذوي الفروض ولا
يلزم وجود ما في جميع الصور فمردود ما عند افراد البنت مثلا لا يفرج
في اثارها مطاقا ما ذكره بقوله فان قلت بالرد فكم لا يعين اولا
ما يستقر قد ذوق الفروض فهو الحقيقة اعتراض على الله نعم ورسوله صلعم
فان هذا الرد واقع في غير صورة التصيب ايضا اتفاقا واما ما ذكره فلان
مجموع ما ذكره المصنف قدس سره من قوله وقد خالفوا قوله نعم للرجال
نصيب الا يتم مع ما ورد في شان نزولها من نصيب جابر دليل واحد
لادبها كما توهمه الناصب وتعلم على كل منهما على حدة بما شئت
وجاهل الاستدلال ان الظاهر من الآية المذكورة هو العموم للرجال
النساء مع التساوي في الدرجة لان الرد على اهل الجاهلية كما دل عليه
جابر لا يتم الا بذلك والقبائل بالتصيب للورثة الا ان تصب مع الثلغ
والعصبة مع العم مع كونها فردية واحدة فانهم واما ما ذكره فلان
ما ذكره من ان البنت لها فرض معلوم لا يدفع ما لم تقوم من خالف
الاولوية المستفادة من آية اولى الارحام للميت بالنسبة الى اهل
من العصبة كما لا يخفى واما ارجاعه فلان قوله فان البنت لها فرض معلوم
لوجاز الميراث مع وجود ابنا الاعمام لزم ابطال حقوق عصبة الميت
فتسببه له دخولها في قبيل بنات الغرض ثم نقض ذلك بان ثبت ان
العصبة حقا مع وجود البنت الصليبة حتى يترك اهل ابطال حقوق نصيبه

البنات

بالميت وعلى اهل السبله ومصارفة على المطر واما ما ذكره فلان ما استدل
به على عدم لزوم كون ولد الصاب نصيبا من ابن ابن العم فلو كان البنت
اقرب ولكن كثرة البنات قللت نصيبه من دفع بان الكلام ليس في تعميل
البنات بتصيب الابن الصاب اكثر من تعميل بنات نصيب ابن ابن العم
ففي ذلك يكون الابن الصاب اصعب سببا من ابن ابن العم فلو كان
ولزوم ذلك ظاهر بالاستدلال به فبان ان نصيبه لم يقبل معنى الكلام مع
وضوحه فان في احوالها لم تحت كما ترى ويظهر من هذا ان الآية معززة بالاعتقاد
ايضا بما بين الفهم والعقل فضلا عن مسائل الفرض وليس بها ما يخص البنت
الضعيف بل كان شان امامة في الفرض في الفرض ذلك كما قال ابن
خزيم في كتاب الحيا ان اقول ان الشافعي قد علم ان كان في تعميل الفرض
البنات هذا ولا بأس علينا ان نذكر ههنا ما فصله بعض اجلاء شافعية في
في تحقيق ابيهم شافعية على انهم اتسبب النقض والابن ابراهيم قال في
في سبله العول الترتيب في بعدا من امهات السبب والميراث العول
بين الابن وبنات خالفه وعليها من غير الفرض واختلاف نصيبه على
الذميين اختلافا كثيرا وقد اختلفت المسكون ههنا في حديث الامامية
الى ان اقرب من الوارث بمنح الابدسوا كان الاقرب فرض
لم يكن ويرد اليها وعلى ذم الفرض وقد كان في الصغاية من يقول به
ابن عباس وندبه في حديثه وهو وحلى الساجي ومجرب بن حبيب الطبري
ومحمد بن ابي اسرة قضى بذلك ايضا وروى الامث عن ابي ابراهيم الخنيزي
بشكل وخالف فيه الجمهور واتبعوا التصيب وقد ذكره الفريفي في الاحتجاج
لذمهم والنصرة له والقدر في جانب الاخر وتكلموا من الولاية ما يورد
الى المطر الحقيقة مرجح الجمهور الى حرف واحد وهو انه روي عن ابي بصير
ان قال بان نصيب الفرض فلا دل عليه نصيبه الا ما عليه الى حرف واحد
وهو بان قوله وان كنت عليهم السلام النبي في الصادق ومن بعدهما انكار
ذلك كيدية لغيره والتصحيح برواها في علي ذي الفروض ثم ان كان واحد
من الطرفين اصحاب الى ما ذكرناه اذ اذلة ونحوه شير الى طائفة حجج الفريقين
لنقلنا اما اصحابنا الامامية فاحتجوا على بطلان التصيب بوجوه الاول قوله
للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون مما تركته ولو كانت نصيبا موقفا
به الاستدلال بان وجب تورث جميع البنات والاقرابون بطل القول
بالتصيب والمقدم عن فانما في مثل بيان الملازمة ان القابل بالتصيب
للورثة الاقرب مع الترتيب والا لعم مع العم وبيان تنقيح المقدم ان ذم

وعرض الكلام على البنات
في قوله التصيب نون طين